

نشرة صندوق النقد الدولي

تحليل آفاق الاقتصاد العالمي

مصدرو السلع الأولية يتعرضون

لتبعات عصبية في أعقاب طفرة الأسعار



عامل يعالج الحديد المنصهر بالقرب من سانتياغو، عاصمة شيلي. البلدان المصدرة للسلع الأولية أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع نوبات هبوط الأسعار أكثر من قبل (الصورة: Jose Luis Saavedra/ Reuters/ Corbis).

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢٨ سبتمبر ٢٠١٥

- من المرجح استمرار التباطؤ في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية مع الضعف المتوقع في أسعار السلع الأولية
- يرجع جانب من هذا التباطؤ إلى انخفاض النمو في الناتج الممكن
- إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الممكن، ومرونة سعر الصرف من أولويات السياسات

الضعف المتوقع في أسعار السلع الأولية، وخاصة أسعار الطاقة والمعادن، يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية على مدار السنوات القليلة القادمة، وفقا لما ورد في دراسة جديدة.

وتشير هذه الدراسة، المنشورة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٥ الذي يعده الصندوق، إلى أن الانخفاضات الأخيرة في أسعار السلع الأولية يمكن أن تخفض معدل نمو البلدان المصدرة للسلع الأولية بنسبة تصل إلى نقطة مئوية واحدة سنويا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ومن المقدر أن يكون الأثر أكبر في البلدان المصدرة للطاقة - حوالي ٢,٢٥ نقطة مئوية في المتوسط.

وفي هذا الصدد يقول "أويا سيلاسن"، رئيس فريق المؤلفين ونائب رئيس قسم في إدارة البحوث بالصندوق، "إن هذا التباطؤ ليس مجرد ظاهرة دورية، وإنما يتضمن عنصرا هيكليا أيضا. فعالبا ما ينخفض معدل نمو الاستثمار، وبالتالي الناتج الممكن، في البلدان المصدرة أثناء فترات الهبوط في أسعار السلع الأولية".

ويقول سيلاسن إن انخفاض النمو الممكن يؤدي إلى زيادة حدة التباطؤ في أعقاب طفرة الأسعار. ويقول "إن هذا يعني ضرورة استجابة صناعات السياسات في البلدان المصدرة للسلع الأولية على نحو يتجاوز التدابير المعنية بالطلب وأن تتضمن إصلاحات هيكلية للنهوض برأس المال البشري، وزيادة الاستثمارات، وفي نهاية المطاف إطلاق نمو الإنتاجية".

فترات صعود وفترات هبوط

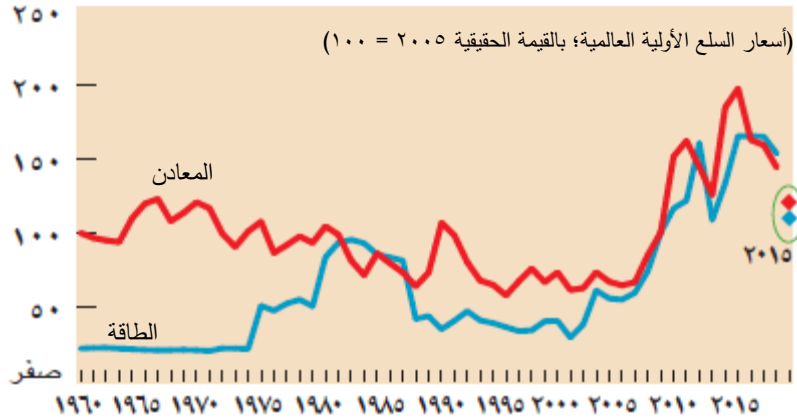
تتسم أسعار السلع الأولية بصعوبة التنبؤ بها وقد تكون متقلبة للغاية. فمن الممكن أن تظل مرتفعة أو منخفضة لفترات مطوّلة، فتعطي انطباعاً بأن مستوياتها ستظل دائمة، ثم تطرأ عليها تغيرات مفاجئة وكبيرة إلى حد بعيد.

والتجارب من التاريخ الحديث ليست استثناءاً من هذه القاعدة. فقد شهد العقد الأول من الألفينات ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الأولية من أدنى مستوياتها القياسية في أواسط التسعينات من القرن الماضي إلى أعلى مستوياتها القياسية بحلول عام ٢٠١١. غير أن أسعار السلع الأولية هبطت مرة أخرى في الآونة الأخيرة، فكان هبوط بعضها مذهلاً، ومن المتوقع أن تظل على ضعفها لبعض الوقت (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١

مأساة السلع الأولية

بعد ارتفاع مذهل خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ أخذت أسعار العديد من السلع الأولية تسجل هبوطاً حاداً، وخاصة أسعار الطاقة والمعادن.



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ والإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة؛ والبنك الدولي، المرصد الاقتصادي العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مؤشر الأسعار الحقيقي لمجموعة من السلع الأولية هو المتوسط المرجح بالتجارة للأسعار الأمريكية العالمية للسلع الأولية في هذه المجموعة مع تخفيضها بمؤشر أسعار الصناعات التحويلية في البلدان المتقدمة واستعداله ليصبح ١٠٠ في ٢٠٠٥. وبالنسبة لقيم عام ٢٠١٥ فهي متوسطات النصف الأول من العام.

مسايرة التقلبات الدورية، مثار اهتمام مشترك

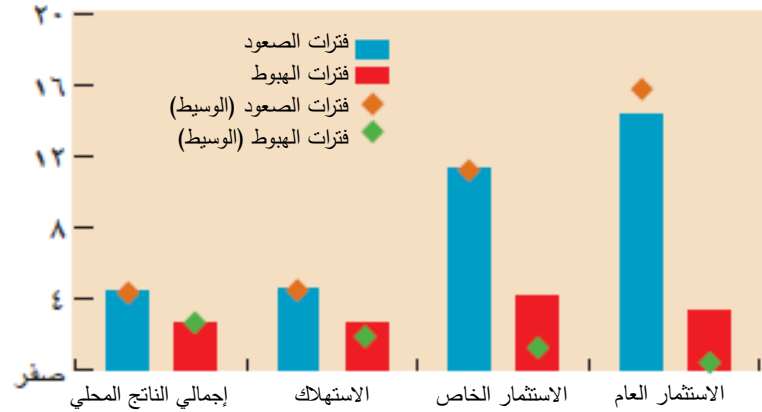
في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، يلاحظ أن دورات أسعار السلع الأولية تمثل قوة دافعة حتمية لنمو الناتج، والتطورات الاقتصادية بشكل أعم. ولتفهم قنوات انتقال الآثار على نحو أفضل تستعرض هذه الدراسة بيانات أكثر من ٤٠ اقتصادا مصدرا للسلع الأولية على مدار الأعوام الخمسين الماضية. وتخلّص الدراسة إلى نمو الناتج، والاستثمار على وجه الخصوص، أسرع أثناء فترات صعود أسعار السلع الأولية مقارنة بفترات الهبوط التي تليها (الرسم البياني ٢). وترجع هذه الدورة جزئيا لقوة استجابة الاستثمارات في القطاع المنتج للسلع الأولية في حد ذاته، والذي تنتقل منه الآثار إلى الصناعات المعاونة كالبناء والنقل والخدمات اللوجستية.

ولكنها ترجع أيضا لآليات أخرى. ففي البلدان التي تعتمد بشدة على إيرادات الموارد الطبيعية، غالبا ما تكون سياسة المالية العامة مسايرة للتطورات الدورية ذات الصلة بمعدل التبادل التجاري. فغالبا ما يزيد الإنفاق الحكومي عندما يتحسن معدل التبادل التجاري للسلع الأولية، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل أعم. وفي الوقت نفسه، غالبا ما تتجه الحكومات والشركات والأسر في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية إلى الاقتراض بسهولة أكبر أثناء طفرات أسعار السلع الأولية مقارنة بفترات الهبوط. وتعتظم هذه العوامل من أثر الدورة الاقتصادية التي أطلقتها أسعار السلع الأولية العالمية.

فرق جوهري

خلال فترات صعود معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية، زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بفترات الهبوط، كما زاد الاستهلاك الحقيقي بنحو ٢-٢,٥ نقطة مئوية، والاستثمار بنحو ٨-٨,٥ نقطة مئوية.

(متوسط معدلات النمو؛ %)



المصادر: قاعدة بيانات "الراصد المالي"، صندوق النقد الدولي؛ والجدول ٨-١ من جداول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الدورات في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية التي شهدت فترات ذروة سابقة على عام

٢٠٠٠.

الاتجاهات العامة الدورية مقابل التحولات الهيكلية

لا تعتمد استجابة السياسة الملائمة على مدى تباطؤ النمو فقط، إنما تعتمد أيضا على ما إذا كانت تذبذبات الناتج المرتبطة بأسعار السلع الأولية يغلب عليها الطابع الهيكلي أم الدوري. ومعنى ذلك أنه يتعين صياغة السياسات على نحو مختلف إذا ما كانت تغيرات أسعار السلع الأولية تؤثر على الناتج الممكن وليس مجرد التذبذبات الدورية المحيطة به.

وتخلص الدراسة إلى أن هناك مزيجا من العوامل الدورية والهيكلية غالبا ما يكون مؤثرا أثناء تذبذبات نمو الناتج المدفوعة بأسعار السلع الأولية. فالمكون الدوري في النمو يُعزى إليه، في المتوسط، نحو ثلثي الانخفاض في نمو الناتج لدى البلدان المصدرة للسلع أثناء فترة هبوط أسعار السلع، والثلث الباقي فيُعزى إلى المكون الهيكلي، مما يعكس انخفاض الناتج الممكن. وهذا يعني أنه في حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تمتعت بفترة مطولة من ارتفاع أسعار السلع فإن الهبوط الأخير في الأسعار يعكس أيضا ضعف النمو الممكن، مع انهيار معدل نمو الاستثمار.

ما المتوقع في المرحلة القادمة

ما الذي يعنيه مسار النشاط الاقتصادي أثناء دورات أسعار السلع الأولية السابقة بالنسبة لفترة الهبوط الحالية؟ من ناحية، تجاوزت طفرة أسعار السلع الأولية في الألفينات متوسطاتها التاريخية من حيث حجمها وطول مدتها، وقد يؤدي انعكاس مسارها إلى هبوط أكثر حدة في الوقت الراهن. ومن ناحية أخرى، أصبحت عموم البلدان المصدرة للسلع الأولية حالياً أكثر قدرة على التعامل مع نوبات هبوط الأسعار أكثر من قبل:

- بالرغم من طفرة أسعار السلع الأولية الأكثر وضوحاً، فقد ظلت معدلات النمو على مدار العقد الماضي متوافقة مع طفرات أسعار السلع السابقة كما ظل التضخم تحت سيطرة أكبر. وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية الكلية كانت أكثر نجاحاً في تخفيف أثر الأرباح الاستثنائية من أسعار السلع الأولية بالمقارنة مع الطفرات السابقة، حيث لم تكن دفعة النمو بالقدر المتوقع في ظل حجم هذه الزيادة في الأسعار.
- وعلى وجه التحديد، كانت سياسة المالية العامة أقل مسايرة للتقلبات الدورية – مما أتاح ادخار قدر أكبر من إيرادات الموارد الطبيعية – وكانت أسعار الصرف أكثر مرونة وزاد العمق المالي مقارنة بطفرات الأسعار السابقة. وقد اقترنت كل هذه العوامل بهبوط أقل في نمو الناتج أثناء فترات الهبوط السابقة.
- وبالإضافة إلى ذلك، يدخل حالياً مصدرو السلع الأولية فترة هبوط الأسعار الحالية مجهزين بمراكز خارجية أكثر قوة، مما يمكن أن يساعد على التخفيف من أثر هبوط الأسعار على النمو.

دور صناعات السياسات

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تباطؤ النمو في أعقاب طفرة لأسعار السلع الأولية تمثل على الأرجح عودة إلى مستوى ناتج أكثر استمرارية. وفي نفس الوقت، فإن تباطؤ الاستثمار والطاقة الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الممكن.

ومن ثم يتعين على صناعات السياسات في البلدان المصدرة للسلع الأولية توخي الحرص في عدم المغالاة في تقدير حجم الطاقة الزائدة لدى اقتصاداتهم. فحدوث تباطؤ كبير في معدلات النمو هو أمر لا يمكن تجنبه.

وبالنظر إلى ما بعد هذا المنعطف، تشير النتائج إلى أن زيادة مرونة أسعار الصرف واعتماد أطر السياسات التي تتجنب فرط الإنفاق من المالية العامة على نحو مساير للتقلبات الدورية يمكن أن يساعد صناع السياسات على التخفيف من حدة تقلبات أسعار السلع الأولية على اقتصاداتهم.

وحيثما يكون النمو متدنياً يرحب تحقيق نتائج طيبة من خلال بذل الجهود على مستوى السياسات التي تركز على إجراء الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو المستمر على المدى المتوسط. وبينما تختلف أولويات الإصلاحات الهيكلية باختلاف البلدان، فإن إزالة اختناقات البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، والنهوض بجودة التعليم هي أهداف مشتركة بين العديد من البلدان.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[تدوينة: ماذا يؤثر في أسعار المعادن](#)

[تدوينة: قصة عن السلع الأولية في أمريكا اللاتينية](#)

[ندوة عن تراجع أسعار السلع الأولية](#)